المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 09-03-2008 العـــدد : 18730
الصفحـات : 10 المسلسل : 109

# اعتبارات غائبة في إخلاء العقارات المنزوعة

اعتبارا من اليوم الاحد وطبقا لما هو مقرر، سيتم فصل التيار الكهربائي والهاتف وخدمات المياه والصرف الصحي عن العقارات المنزوعة، وذلك لصالح المشروع العظيم الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، لتوسعة المسجد الحرام من الناحية الشمالية، لتحقيق المزيد من الراحة واليسر لضيوف الرحمن، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين كل خير.

لقد أشاد معالي أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار بمستوى تعاون ملاك العقارات المراد نزعها "عكاظ ١٤٢٩/٢/٢١ هـ" الأمر الذي سيسهل عمليات الإزالة وفق الجدول الزمني المحدد، حيث تسير أعمال تقدير العقارات بالشكل المطلوب ولم يتبق سوى تقدير الأنقاض المتوقع الانتهاء منه قريبا، وأن المقاول المنفذ لعمليات الإزالة والإنشاء قد وضع الترتيبات المناسبة التي تمكنه من أداء عمله بيسر وسهوله.

إن هذا المشروع العظيم وهو محل فرح واعتزاز أبناء هذا الوطن الغالي بلد الحرمين الشريفين وفرح وتقدير العالم الإسلامي، فإن اهل مكة المكرمة هم في مقدمة الفرحين الذين استبشروا المزيد من الخير والبذل في شرف خدمة ضيوف الرحمن، ودائما يجددون العهد والدعاء والولاء والطاعة لولاة الأمر،وخاصة فيما يعود بالنفع العميم على بيت الله الحرام.

ومع كل ترحيبهم ومسارعتهم للتجاوب مع قرار الإزالة، فإن لديهم تساؤلات بشأن بعض التفاصيل المتعلقة بهم مع الجهات المعنية وهي:

كيف سيتم الهدم ولم يتم تقدير أقيام الأنقاض؟

كيف سيتم الهدم قبل صرف كامل قيمة العقار المنزوع لتأمين البديل، سواء كان تمليكا أو وقفا أو حكرا؟

في حالة إذا ما تم ذلك، لماذا لا تعطى لملاك هذه العقارات ومستثمريها وقتا كافيا من الزمن لتسوية أمورهم وإيجاد البديل إن كان ملكا أو استثمارا؟

إن أصحاب العقارات المقرر نزعها متأكدون بأن ولاة الأمر وفقهم الله، حريصون على عدم إلحاق أي ضرر بأي مواطن خاصة جيران بيت الله الحرام، وطالما كانت هناك دراسة مسبقة لهذا المشروع العظيم، لماذا لم يتم تخطيط بعض المساحات من الأراضي الخالية لبيعها إلى ملاك العقارات المنزوعة لمن يرغب في ذلك تسهيلا لهم، وتمكينهم من سرعة إيجاد البديل بأسعار مناسبة، خاصة وأن سوق العقارات والأراضي في العاصمة المقدسة سيشهد ارتفاعا خياليا في الأسعار يصل إلى ١٠٠٪ وربما يزيد حسب توقعات الخبراء.

والملاحظ صدور تصريحات شبه يومية من بعض مسئولي أمانة العاصمة المقدسة بأن ٦٠٪ من العقارات المراد هدمها قد تم إخلاؤها، وهذا

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 09-03-2008 العـــدد : 18730
الصفحـات : 10 المسلسل : 109

غير صحيح ولا دقيق، ويمكن للجهات المعنية تشكيل لجان مختصة للتأكد من ذلك، وما أرجوه أن تكون التصريحات الصحفية مطابقة للواقع الذي يتطلب دراسة كافة جوانب ظروف الإخلاء الواجب.

وهنا أذكّر المسئولين بظروف مشابهة وهي صدور أمر سام بتكليف ستة وأربعين إدارة حكومية بالانتقال من جدة إلى مكة المكرمة، وقد توقع المسئولون أن يستغرق ذلك سنوات حتى يتم إيجاد مقار لها وإتمام النقل.. فما بالنا بإخلاء آلاف العمائر والوحدات السكنية والمحلات التجارية خلال شهرين فقط، دون مهلة كافية لنقل ما بها من أثاث وأجهزة ومعدات وبضائع كلفتهم المليارات، إلى مستودعات لحين ما يقسم لهم الله من بدائل، وكنت أتمنى على أمانة العاصمة المقدسة والمجلس البلدي التدخل في إقناع من بيده الأمر إلى منح الملاك والمستثمرين وقتا كافيا للقيام بهذه المهمة.

الجانب المهم أيضا هو المحاذير الأمنية والأخطار جراء ما قد تتعرض له المنقولات مع الفوضى العارمة في عمليات الإخلاء الفوري في الموعد المعلن "بداية ربيع الأول" فالخطورة تكمن في صعوبة حراسة منقولات ألف مبنى، من أثاث وفرش وأجهزة منزلية بأكثر من أربعة آلاف وحدة سكنية وحجم كبير من بضائع المحلات التجارية، والتي تحتاج إلى الآلاف من الحراس وسيارات وعمال نقل، وذلك تحت ضغط هائل من الوقت وفصل الكهرباء، ناهيك عن ضيق الشوارع والارتباك المروري الحتمي.

وإذا كان الإخلاء الفوري سيتسبب في انتكاسة اقتصادية كبيرة ومشكلات لا يمكن حلها حتى ولو تدخلت الجهات المختصة في فك الارتباط فيما بين جميع الأطراف، فإن كل تلك المحاذير ستختفي بإذن الله، إذا كانت المهمة مبنية على الثقة المتبادلة والوقت المعقول. كما أن هناك تعويضات يطالب بها المستثمرون، فإذا ما تم الإخلاء الفوري كيف يمكن التعرف على أسبابها وأعيانها.

نقطة أخرى مهمة وهي أن أعددا كبيرة تقدر بعشرات الآلاف من الحجاج، كانوا يسكنون في العقارات المراد نزعها، إضافة إلى المعتمرين والزوار على مدار العام، وهناك ارتباطات مالية مستمرة فيما بين وكلاء ضيوف الرحمن وبين الملاك والمستثمرين.. فكيف سيتم حل تشابك هذه الارتباطات المالية إذا ما تم الهدم والإزالة العاجلة؟ ومن سيتحمل هذا الوزر؟!.

أتمنى وفقكم الله، أن تتم دراسة كل هذه الجوانب بعين العطف والرحمة، والأخذ بالاعتبارات الأمنية والاقتصادية التي لاتتطلب سوى مهلة تكفي.

مكة المكرمة
فاكس ٠٢٥٧٤٤٤٨٥